القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: سجال متواصل حتى المصادقة

صبرا شرايفة محللة سياسات sabra.chraifa@economie-tunisie.org 2016/08/26

الاطار العام

اللجنة مرجع النظر: لجنة المالية والتخطيط والتنمية

الموضوع: النظر في مشروع عدد 2012-69 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 19 / 10 / 2012
تاريخ انتهاء أشغال اللجنة : 07 / 2015
تاريخ انطلاق نقاش الجلسة العامة: 11 / 11 / 2015
تاريخ المصادقة: 13 / 11 / 2015

قائمة الاستماعات:
- رئاسة الحكومة
- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
- كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية
- الاتحاد العام التونسي للشغل

الجمعيات :
- المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية
- شبكة توانسة
- المرصد التونسي للاقتصاد
- تونس 2020

* تم ايداع مشروع القانون في فترة المجلس الوطني التأسيسي
* تمت مناقشة مشروع القانون صلب لجنة المالية بالمجلس الوطني التأسيسي دون ان تتم احالته الى اللجنة العامة وذلك بقرار من اللجنة التي ارتأت انها غير مؤهلة لمثل هذا الالتزام في فترة صياغة الدستور
* تمت ترحيل مشروع القانون الى مجلس نواب الشعب
*انعقدت جلسات لجنة المالية للدورة النيابية 2014-2015 تحت رئاسة المنجي الرحوي (الجبهة الشعبية)
*اثر الاستماعات التي قامت بها اللجنة تمت اعادة احالة المشروع الى الطرف الحكومي من اجل تحسين الصياغة مرفقا بمجموعة من توصيات المجتمع المدني وملاحظات النواب للأخذ بها خلال اعادة الصياغة.

منذ اندلاع الثورة، تعالت الاصوات المنادية بضرورة اطلاق موجة من الاصلاحات الهيكلية في تونس لغاية دفع محرك التنمية وتقليص الفوارق الجهوية، فتهاطلت المقترحات من كل حدب وصوب، كل ينادي على اسبقية هذا الاجراء عن البقية، وتتالت مشاريع القوانين المرتبطة بالشأن الاقتصادي على المجلس الوطني التأسيسي في فترة اولى ثم على مجلس نواب الشعب الذي خلفه. ولم تخلو الساحة الوطنية طوال هذه الفترة من المشاحنات حول وجاهة هذه الاصلاحات ومدى ملائمتها للواقع الاقتصادي التونسي. وما انفكت المنظمات المقرضة تؤكد على ضرورة انتهاج طريق الاصلاح للنهوض بالاقتصاد الوطني واستكمال مسار العدالة الاجتماعية.

تتنزل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا الاطار. حيث طرحت للنقاش مرفقة بحزمة من الاجراءات الاقتصادية كحل لمعضلة الاستثمار وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الاقتصادي بالمناطق الداخلية.

عود على بدء

تبدأ القصة منذ أكتوبر 2011 حيث قامت حكومة تصريف الاعمال برئاسة الباجي قايد السبسي، بإرساء وحدة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ترجع بالنظر لرئاسة الحكومة، ليتم تقديم مشروع قانون ينظم هذه الشراكة سنة بعد ذلك للنظر فيه من طرف المجلس الوطني التأسيسي.

طرح مشروع القانون هذا، اثار موجة من الاستنكار لدى العديد من النواب المؤسسين حول الغايات من ورائه خاصة وان الحكومة التي قدمته ليست بذات أهلية لذلك باعتبارها حكومة تصريف اعمال بالأساس في حين ان مشروع القانون سيكون له انعكاسات طويلة المدى على الخارطة الاقتصادية الوطنية والاختيارات التنموية المستقبلية للدولة.

ومنذ اكتوبر 2012، تاريخ أول نسخة، عرف مشروع القانون سلسلة من المد والجزر بين مختلف الحكومات المتعاقبة والمجلس التأسيسي ثم من بعده مجلس نواب الشعب لينتهي به الامر تحت انظار جلسة عامة بتاريخ 11 نوفمبر 2015.

ولم تكن الجلسة العامة المخصصة للنظر في النسخة الثالثة معدلة من مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص اقل جدلا مما عرفه النقاش صلب اعمال اللجنة حوله. حيث اتسمت بتجاذب بيّن في آراء النواب، كل مدجج بترسانة من الحجج للدفاع عن موقفه.

العقد الاجتماعي شوكة في الخاصرة

يبدو ان العقد الاجتماعي كان اكبر عائق امام معارضي الشراكة العامة الخاصة. حيث لم يتوانى النواب المدافعون عن هذا القانون بالتذكير بمقتضيات العقد الاجتماعي كحجة دامغة على ما اسموه "توافقا وطنيا" حول هذا الاجراء "الإصلاحي"، حسب تعبيراتهم، مؤكدين على اهمية هذا الالية بوصفها "رافدا من روافد التنمية الإقتصادية".

العقد الاجتماعي كان قد اضعف في وقت سابق موقف الاتحاد العام التونسي للشغل في جلسة استماع صلب لجنة المالية اثناء دراستها لمشروع القانون. فما ان ابدى ممثلو المنظمة الشغّيلة تحفظاتهم حول التعجيل بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل غياب رؤية استراتيجية شاملة لمنوال تنموي اقتصادي جديد، حتى سارع نواب الائتلاف الحاكم اعضاء اللجنة الى التلويح بالعقد الاجتماعي الذي ينص على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

نفس هذه الحجة طفت مرة اخرى على السطح اثناء النقاش في الجلسة العامة، فكلما شكك نائب من المعارضة في مدى استجابة هذا المشروع الى التطلعات التنموية للشعب ومدى قدرته على استحداث مواطن الشغل وتحقيق التوازن الجهوي، إلا وأعاد نواب الاغلبية الحاكمة استحضار العقد الاجتماعي كركيزة اساسية للمحاججة.

عودة الجدل اثناء النقاش العام

تباينت المواقف والآراء بشكل لافت للنظر حول هذا القانون، فبين مؤيد مدافع وبين معارض محذر تأرجحت تصريحات النواب.

نواب الائتلاف الحاكم استماتوا في الدفاع على المشروع وانطلقوا الواحد تلو الاخر في تعداد ايجابياته على الاستثمار من تسهيل للاجراءات معتبرا انه سيكون ضامنا لنجاعة المرفق العام وسرعة انجازه بأقل تكاليف وفي اطار الشفافية عن طريق الاستفادة من خبرة القطاع الخاص فيما اشار البعض منهم الى ان هذا القانون سيكون قاطرة للنهوض بالاستثمار مؤكدين على الفرص التي يمكن ان تتيحها الية الشراكة للقطاع الفلاحي لتطويره والنهوض به. كما اكد على الحاجة الى ارادة سياسية جادة وقوية حتى تتمكن من استقطاب المستثمرين وتحفيزهم.

نواب المعارضة من جهتهم عبروا عن تخوفهم من هذا القانون لما فيه من تخلّ للدولة على مسؤولياتها وخوصصة للمرفق العمومي معبرين عن استهجانهم لتواتر ما اسموه "خطبا رنانة" مطنبة في الدفاع عن مشروع القانون.

كما اكدوا على خطورة المصادقة على مثل هذا القانون معتبرين التصويت عليه في هذا التوقيت بالذات سابقا لأوانه خاصة في ظل غياب مخطط تنموي واضح المعالم وهو ما سيرهن الاختيارات المستقبلية للدولة.

وفي نفس السياق اشاروا الى انه سيؤدي الى اغراق البلاد في المديونية وسيتسبب في القضاء على المؤسسات العمومية مضيفين بأنه من املاءات المؤسسات المقرضة التي ما انفكت تستعجل المصادقة عليه.

احمد زروق الكاتب العام للحكومة من جهته تمسك بالتأكيد على ان مشروع القانون يندرج في نطاق ارساء اطار قانوني جديد يرمي الى المساهمة في تدعيم الاليات القانونية اللازمة لدفع الاستثمار وتحقيق اهداف التنمية وخلق مواطن الشغل، ولا علاقة له بالخوصصة.

3 ايام من العمل المتواصل بين صخب الجلسات العامة وجدل النقاشات في لجنة توافقات شكلت خصيصا للنظر في مقترحات التعديل التي تقدم بها النواب، افضت الى المصادقة على مشروع القانون بـ 112 صوت مقابل 06 رافضين واحتفاظ 10 نواب وسط تصفيق نواب الائتلاف الحاكم وتململ نواب المعارضة.

المنجي الحرباوي(*) :

هذه الشراكة جاءت لتفتح بابا من ابواب الاستثمار الحقيقي والناجع.

(*) عضو لجنة المالية والتنمية والتخطيط عن كتلة حركة نداء تونس

عدنان الحاجي(*) :

ان التدهور الذي وصل اليه الوضع الراهن في البلاد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني، والفساد المستشري لا يسمح للاستثمار ان يتطور وان جيء بكل مستثمري العالم.

(*) غير المنتمين الى كتل

الكتلة البرلمانية	التصويت		
	نعم	لا	محتفظ
حركة نداء تونس	38	00	00
حركة النهضة	56	00	01
الإتحاد الوطني الحر	08	00	01
الجبهة الشعبية	00	06	01
غير المنتمين	01	00	06
الكتلة الإجتماعية الديمقراطية	04	00	01
افاق تونس والحركة الوطنية ونداء التونسيين بالخارج	05	00	00